

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمرجعية الدينية الوطنية (الإحياء في الماضي والمساهمة المنتظرة مستقبلا)

أ. بن يغزر أحمد جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة الجزائر

تاريخ وصول المقال: 25-10-2016

تاريخ قبول النشر: 28-12-2016

من العبارات التي كثر تداولها في الجزائر مع بداية هذا العقد من القرن الحالي عبارة المرجعية الدينية الوطنية، لكن الدلالات المتعددة للمصطلح حسب جهة وهدف استخدامه تفرض ضرورة تحريره، لتخليصه من الاستخدامات غير المناسبة. وباعتبار الدور الريادي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التأسيس لبعث واسترجاع الهوية الجزائرية منذ تأسيس الجمعية سنة 1931 فمساهمتها في صياغة وصيانة المرجعية الدينية للجزائريين تعد أساسية سواء على مستوى التنظير، أو على المستوى التنزيل في الواقع المتحول باستمرار .

تحاول هذه الورقة البحثية مناقشة مصطلح المرجعية من حيث المفهوم والدلالة والتطور التاريخي والصور العملية له في الواقع الجزائري ماضيا وحاضرا، وكذا أشكال ومستويات المساهمة المتوقعة من جمعية العلماء في بعث هذه المرجعية والحفاظ عليها في عالم متغير صارت مساحة الثابت فيه تتقلص باستمرار.

آثار الحديث عن المرجعية ولا يزال الكثير من الجدل، وهو ما يعتبر أمرا طبيعيا وعاديا بالنظر إلى تعلقه بالهوية التي تثير دوما نوازع النقاش بين من يرى في بعض مستلزماتها تقييدا للحرية، ودافعا للانغلاق والتعصب، وبين من يرى فيها حصنا منيعا أمام مد العولمة الجارف

الذي يريد أن يتجاوز كل الحدود، وينمط كل العالم في شكل واحد، وهو شكل يريده الطرف المتغلب.

يقتضي التعامل الصحيح مع القضية ابتداءا تحديدا واضحا للمفاهيم.

فما المقصود بالمرجعية ؟ وما هي مستوياتها ؟

وما دام صلب الموضوع متعلقا بجمعية العلماء فإننا نضيف سؤالا آخر عن مساهمة الجمعية في الحفاظ على المرجعية الدينية وتعزيزها ؟ وما الدور المناط بها مستقبلا في هذا الاتجاه ؟

تحديد المفهوم :

ليس من أهداف هذه الورقة تناول مصطلح المرجعية في سياقاته المختلفة اللغوية والاصطلاحية والواقعية ، فقد كافنا في ذلك الباحث مولود محصول في كتابه الموسوم ب : "المرجعية الدينية الجزائرية وأسئلة المرحلة"، وخلص في الأخير بعد أن تناول الأوجه المختلفة لهذا المصطلح إلى تحديد مفهومه في السياق الوطني الجزائري بقوله: " فإن المراد بالمرجعية الدينية في السياق الوطني الجزائري يشمل تلك المبادئ والمصادر والاختيارات الدينية التي تبناها الجزائريون في العقيدة والفقه والإقراء والسلوك وجعلوها مرجعا لهم في فهم الدين وتطبيقه، كما يشمل العلماء والمؤسسات المختصة في الموضوع الديني والتي يرجعون إليها في الحصول على الخدمة الدينية خاصة منها الفتوى "(1).

وهذا التعريف للمرجعية ينطلق من أن المرجعية العليا للجزائريين هي الإسلام، وهذه ليست محل اختلاف ولا تنازع، ولكن تبقى مستويات الإدراك المختلفة للإسلام ، والتطبيقات المتنوعة له في الفروع على مستوى العقيدة والفقه والإقراء والسلوك، وما يتفرع عن ذلك من

تباينات في الفهم والمسلكتيات في ضوء النوازل والمستجدات التي يفرضها العصر هي التي يمكن أن تفتح المجال لتعدد الخيارات وهو ما يجعل سؤال المرجعية ملحا .

ومما زاد من إلحاح سؤال المرجعية وضغطه ما يشهده العالم من تطور غير مسبوق في تكنولوجيا وسائل الاتصال والذي يكاد يقضي على كل الحدود ، ويجعل العالم كله أشبه بالقرية الصغيرة، والدول حتى الكبيرة منها كالأزقة والشوارع في هذه القرية ، ولم يعد من اليسير ولا من الممكن على أي كيان مهما بلغت قوته وإمكانياته أن يمنع تداول المعلومات والأفكار والتوجهات ولا التحكم في انسيابها بسهولة ويسر وسرعة بعيدا عن كل أشكال الرقابة والحظر.

ولا شك أن لهذا التحول الحاصل أفضال كثيرة ومنافع متعددة ، لكنه بالمقابل فتح الطريق واسعا وسالكا أمام إمكانية اختراق الهويات وتفكيكها أو الحد من تأثيرها ... والأخطر إمكانية توظيفها بما يخدم استراتيجيات القوى النافذة المهيمنة.

جمعية العلماء والمرجعية :

لم يكن الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 مجرد غزو عسكري دفعت إليه مصالح مادية واستراتيجية ، ولا فقط تعبيرا عمليا عن اختلال لموازين القوى بدأت في التشكل في منطقة البحر المتوسط مع بداية القرن التاسع عشر وربما قبل ذلك ، لكنه كان مشروعا متكاملا أعد بعناية : "إن المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر يتلخص في تكريس تبعية الجزائر لفرنسا وجعل استعمارها واقعا لا يمكن محو آثاره ، ولقد كانت الممارسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تقوم على تخطيط بنية المجتمع والقضاء على الأسس المادية التي يقوم عليها وتحييد القيم الحضارية التي يستند إليها وذلك بمحاصرة الشعور الديني ومحاربة اللغة العربية وإحياء النعرات والنزعات الإقليمية والميول الجهوية وتوطين العناصر الأوروبية لتحل محل الجزائريين". (2)

لقد أدرك منظرو الاستعمار وقادته التنفيذيين من المدنيين والعسكريين أنه لا مجال لاستمرار نفوذهم في الجزائر إلا بالعمل على اقتلاع كل عناصر المقاومة الحضارية الممكنة لدى الإنسان الجزائري وتجريده من كل مقومات الصمود أمام الهجمة الاستعمارية وتحويله إلى كائن فاقد لكل ثقة في نفسه ، منقطع عن كل مرجعية تؤطر تحركه وتعطيها قوة الدفع اللازمة القادرة على المواجهة او على الأقل على الصمود .

لقد كانت حصيلة هذا العمل خطيرة جدا و أخطرها: "...انتهيار أسس البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري وتحطيم البنية الذهنية والثقافية للجزائر، فرغم مقاومة الجزائريين وجهود الحركة الوطنية بتوجهها الاستقلالي والإصلاحي فإن الجزائر بعد ثورتها التحررية 1954-1962 واسترجاع سيادتها ظلت تعاني آثار الممارسة اللاإنسانية للإدارة الفرنسية التي نسفت الأسس التي يمكن أن تحفظ توازن الدولة الجزائرية بعد الاستقلال". (3)

وبالنظر إلى ما تعرض له الجزائري من أذى في عمق ذاته الحضارية، وكذلك في وجوده المادي من تقتيل وتفجير وتجهيل وتهجير اعتقدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية وهي تحتفل بالذكرى المئوية لاحتلال سنة 1930 أنها نجحت في تحقيق مرادها ، وان احتمال استعادة الجزائر لذاتها السيادية والحضارية لم يعد ممكنا إطلاقا .

لقد كان تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الخامس من شهر ماي سنة 1931 بداية هيكلية للوعي العميق الذي بدأ يتململ على الرغم من السياسات الاستعمارية التي عملت طيلة عقود من الزمن على قمعه ومنعه ، ووأد أي محاولة لبعثه.

ولا يعني هذا إنكارا ولا إلغاء للجهود التي بذلت قبل هذا التاريخ في مواجهة الاستعمار سواء في صورته العسكرية من خلال المقاومات الشعبية الجهادية المسلحة، أو في صورته الأخرى عبر إنكار ومواجهة كل محاولات المسخ الديني والثقافي. ورغم حجم التضحيات التي قدمت في

هذا الاتجاه إلا أن السياسة الاستعمارية كانت قد تركت آثارا بالغة في الجسم الثقافي والاجتماعي والحضاري للمجتمع الجزائري، وبالتالي أصبح في أمس الحاجة إلى من يعيد بعث الذات الحضارية له لتحضر نفسها للمهمة الكبرى وهي التخلص بشكل نهائي من الكلكل الاستعماري.

لقد كانت عودة ابن باديس من الحجاز سنة 1913 البداية الفعلية للمشروع الباديسي بعد أن تبلورت خطوطه العريضة في اللقاءات الطويلة الذي جمعه مع البشير الإبراهيمي في المدينة المنورة، والتي قال عنها هذا الأخير: " كنا نؤدي فريضة العشاء الأخيرة كل ليلة في المسجد النبوي ونخرج إلى منزلي، فنسمر مع الشيخ ابن باديس منفردين إلى آخر الليل، حين يفتح المسجد، فندخل مع أول داخل لصلاة الصبح، ثم نفترق إلى الليلة الثانية، إلى نهاية الثلاثة أشهر التي أقامها الشيخ بالمدينة المنورة، كانت هذه الأسفار المتواصلة كلها تدير للوسائل، التي تنهض بها الجزائر، ووضع البرامج المفصلة لتلك النهضة الشاملة التي كانت كلها صور ذهنية تتراعى في مخيلتنا، وصحبها من حسن النية وتوفيق الله، ما حققها في الخارج، بعد بضعة عشرة سنة ويشهد الله على أن تلك الليالي من سنة 1913 ميلادية هي التي وضعت فيها الأسس الأولى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي لم تبرز للوجود إلا في سنة 1931" (4)

إن المتأمل في ما كتبه ابن باديس ومن بعده البشير الإبراهيمي وكذلك في مسلكيهما في السير بالجمعية يدرك أن هدفهما الأساسي كان إعادة بناء الذات الجزائرية كأولوية قبل المواجهة الشاملة مع الاستعمار باعتبار ذلك شرطا أساسيا كي تكون هذه المواجهة وحاسمة ولا شك أن هذه القناعة تشكلت لديهما من خلال تشخيص دقيق للواقع الجزائري، عبر عنه الشيخ الإبراهيمي بقوله: " كان من نتائج الدراسات المتكررة للمجتمع الجزائري بيني وبين ابن باديس، منذ اجتماعنا في المدينة المنورة: ان البلاء المنصب على هذا الشعب المسكين آت

من جهتين متعاونتين عليه، وبعبارة أوضح: من استعمارين مشتركين يمتصان دمه ودنياه، استعمار مادي، هو الاستعمار الفرنسي يعتمد على الحديد والنار، واستعمار روحاني يمثل مشايخ الطرق المؤثرة في الشعب، والمتغلغلون في جميع أوساطه، المتاجرون باسم الدين المتعاونون مع الاستعمار عن رضى وطوعية... ومظهرهما معا تجهيل الأمة لئلا تفيق بالعلم فتسعى إلى الانفلات ، وتفقيها لئلا تستعين بالمال على الثورة" (5)

هذا التشخيص الدقيق للواقع الجزائري هو الذي حدد ضرورة العمل على تحديد وتحديد المعالم الروحية والفكرية للجزائريين لتكون هي المرجعية الموجهة للجزائري بعيدا عن تخطيطات الاستعمار المتربص، وعن تهميمات بعض الطرق المنحرفة، ولم يكن ذلك سهلا بالمرّة ، فالمعركة لم تكن متوازنة ، والتهديدات بكل أشكالها لم تتوقف.

لقد كان حركة ابن باديس في السنوات التي سبقت تأسيس الجمعية (1913-1931) مركزة على هذا الهدف الاستراتيجي، تحاول أن تؤسس له وتسيج محصوله بكل أشكال الحماية، ولو بتقديم بعض التصريحات والمواقف التي تشعر الادارة الاستعمارية بنوع من الطمأنينة ولكنها بالنسبة لابن باديس غير مقصودة في ذاتها وإنما بما تحققه من حماية للمنجز الذي كان يعمل عليه طيلة هذا الفترة ويراها هو الأولى والأهم ، كما لم يكن غائبا عن ذهنه تربص الادارة الاستعمارية بعمله، وأنها لن تتردد لحظة في هدم كل ما بناه إذا ما بدر منه موقف في غير وقته ، أو بصورة تعطي الفرصة لخصومه للتحريض عليه.

وقد ملح إلى هذا المعنى في مقالة نشرتها الشهاب جاء فيها : "إننا أكدنا في الكلمة الصريحة رغبتنا في الاحتفاظ بكياننا العربي الإسلامي فوق أرض آبائنا وأجدادنا ،مع احترامنا التام للسلطة وخضوعنا لقوانين البلاد، لكن خصومنا كما قلنا آنفا، أرادوا أن يفهموا من كلامنا أننا نريد الاستقلال ورأوا أنهم يخرجوننا إذا وضعوا البحث على بساط الاستقلال، حتى إذا زل بنا القدم فوق هذا البساط الأملس استنزلوا علينا نقمة الحكومة وطلبوا أن نعامل معاملة

الثائرين المهيجين، وأن نذهب ضحية قوانين روني وما سبقها، لكن خابت آمالهم، فنحن قوم لا نتأخر عن الخوض في مثل هذه الميادين، وأنهم لا يزعجوننا إن جرونا للبحث في مسألة الاستقلال". (6). وفي مقام آخر يقول مؤكدا هذا المعنى: "...وتالله لو أنهم وجدوا برهانا ولو ضعيفا على خلاف ذلك، ولو وجدوا حجة ولو واهية على وجود أي شيء من هذا القبيل لكانوا قد بطشوا بنا قبل اليوم بطشا، ولكنا قد محقوا هيئتنا من عالم الوجود، بعد محق أشخاصنا" (7)

واصلت الجمعية بعد تأسيسها على نفس المنوال، ولكن عود الإصلاح كان قد اشتد، ومنسوب المطامح قد ارتفع، وبدأت الجمعية نفسها تتحول إلى رمز للمرجعية التي كانت تعمل لها، من خلال علمائها، وجرائدها، وتلاميذها، وامتداداتها في أوساط الأمة الجزائرية.

لقد كانت معالم المرجعية التي كانت الجمعية تشتغل عليها في هذه الفترة مرتكزة على أربع محاور أساسية :

- تصحيح عقيدة الجزائريين مما لحق بها من فساد جراء الجهل، وعمل بعض الطرق البدعية مما عمم الخرافة والبدع، وصار ذلك سبيلا للتخدير وتنويم الأمة.
- الحفاظ على اللغة العربية لغة الجزائريين من الانطماس، فهي الوعاء الذي يحمل ثقافتهم ويعبر عن هويتهم، ويحدث الانسجام والتناغم بين مكوناتهم.
- تربية الأمة وتهذيبها بمحاربة ما انتشر في أوساطها من أخلاق ساقطة، وعادات ذميمة.
- زرع وتغذية روح الانتماء للوطن والوعي بالواجبات التي يفرضها هذا الانتماء. (8)

ولا شك أن الكسب الذي حققته الجمعية من عملها - ومعها بدون شك باقي التيارات والأحزاب - كان له الدور الوافر في تشكيل الوعي الذي استند إليه الشعب الجزائري في

حركته الثورية سنة 1954، ولو تأخر هذا الدور لربما تأخرت معه هذه الثورة، وقد عبر عن هذا المعنى بعض الراصدين لنشاطها حتى من الفرنسيين أنفسهم .

جمعية العلماء والأدوار المنتظرة:

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 كان من المفروض أن تستمر رسالة الجمعية في استكمال مشروعها فهو يتجاوز الاستعمار بمفهومه السياسي والعسكري، ولكن الخيارات التي استقر عليها النظام السياسي حينئذ قدرت غير ذلك وغيبت الجمعية لعقود، وكان ثمن هذا الخيار مكلفا رغم استيعاب الكثير من رموز الجمعية وأبنائها في المؤسسات الدينية والتربوية والثقافية.

ولم يتسن للجمعية استئناف نشاطها إلا مع التحول السياسي الذي عرفته الجزائر وفتح مجال التعددية مع نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

ما هو المنتظر من الجمعية ازاء موضوع المرجعية الدينية في ظل التحولات التي تشهدها الجزائر والتحديات التي تواجهها ؟

تزداد الحاجة لتثبيت المرجعية في الوقت الحالي أكثر من أي وقت آخر، فالتحديات أصبحت أشد مع موجة العولمة وتعدد مصادر التلقي، والغزو والاحتلال الذي كان مباشرا وواضحا في الماضي، أصبح اليوم خفيا وغامضا، بأساليب لا تثير الريبة ولا الشك، كما أن تفكيك المجتمعات وتفتيتها باستغلال مكوناتها وعناصر هويتها غدا هدفا مركزيا لمخططات الهيمنة، وهذا ما يفرض إيلاء قضية المرجعية كل الاهتمام .

من الأكيد أن دور الدول في هذا المجال - وإن كان يعد ضروريا في كل الأحوال - لم يعد كافيا، والمطلوب استثمار كل عناصر القوة في المجتمعات لأداء هذا النوع من الأدوار عبر ما يسمى بالمجتمع المدني، لما يميزه من دافعية وفعالية .

ولما يتعلق الأمر بالجزائر فإن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحتل قصب السبق في هذا المجال لاعتبارات عديدة منها ماضيها التاريخي العريق، وخبرتها المتراكمة، وقوة رمزياتها وحضورها في الأوساط الاجتماعية بمختلف مستوياتها.

وأول من يجب أن يدرك ذلك هي الجمعية نفسها، وأن يستشعر كل القائمين عليها أنه كما كان لها بالأمس دورا محوريا في بعث عناصر الهوية وحمايتها من استهداف السياسات الاستعمارية وابتليت في ذلك بلاءا حسنا، فإن دورها اليوم يزداد أهمية ومركزية في صيانة المرجعية الدينية للجزائريين وتطويرها للتكيف مع المتغيرات الحاصلة للاعتبارات التي أشرت إليها آنفا.

إن هذا الدور نتصوره من خلال رؤية تصيغها الجمعية وفق المنطلقات التالية :

- أن المرجعية العليا للجزائريين هي الإسلام نفسه بمصدره العظمين الثابتين كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفق الفهم التي توافق عليها علماء الأمة ومن ضمنهم علماء هذا القطر عبر التاريخ، وأن أي تجليات جزئية أو فرعية لهذه المرجعية لا يمكن أن تتناقض مع الأصلين العظمين.
- أن الخيارات المرجعية التي تشكلت عبر التاريخ بالجزائر في ميادين العقيدة والفقه والسلوك والإقراء، ساهمت بشكل كبير في الحفاظ على انسجام المجتمع الجزائري، رغم التحولات الكبيرة، والخطيرة التي عاشها هذا القطر عبر التاريخ الطويل وبالتالي هي مكسب ينبغي الحفاظ عليه وتعظيمه ليبقى ضامنا لاستمرار هذا الانسجام.
- أن التمسك بالمرجعية لا يعني الانغلاق، ولا ينبغي أن يؤدي إلى نوع من التعصب المذهبي، أو محاولة الحجر على حريات الناس في الاختيار بدعوى وحدة المرجعية،

فالمرجعية العليا التي هي الإسلام تسع جميع الخيارات التي لا تتعارض مع أصوله فإذا كان الدين نفسه نص على أنه "لا إكراه في الدين"، فمنع الإكراه في ما دونه أكد . يقول عمار طالي في هذا الاتجاه: "...وإذا كان أهل المغرب اختاروا لأنفسهم هذا المذهب —إشارة إلى المذهب المالكي— وداوموا عليه قرونا، حتى أصبح عنصرا قوميا لهم، فإنه يجدر بنا دراسته، ونشر مؤلفاته، والحفاظ عليه لحفظ وحدة البلاد مذهبيا وسلوكيا، وليس معنى ذلك استنقاصا للمذاهب الأخرى ولا منازعة لها، فإنها كلها اجتهادات عظيمة ، وفهم لنصوص القرآن، ونصوص السنة فإن تعدد الفهم وتنوعها ثروة فقهية ، بعيدة عن التنازع والتعصب ، والانغلاق ، وما كان لنا أن نتنازع في الاجتهادات ، كما قال الشيخ الجليل عبد الحميد بن باديس، إننا ننظر من أفق الإسلام الواسع ، لا من أفق ضيق لمذهب من المذاهب، وهذه النظرة هي التي تدفع التعصب والانغلاق". (9)

- لا ينبغي أن يتحول التمسك بالمرجعية إلى مجرد شعار يرفع، أو بيان للتعبئة وحشد التأييد واكتساب الشرعيات، وإنما ينبغي أن يتجسد في برنامج حقيقي يمس الحياة كلها، ويجب على كل احتياجات الناس ومن ذلك يكسب تجذره وشرعيته.
- لا بد أن تمتلك مكونات المرجعية القدرة على التجدد والتطور، فهي في المحصلة اجتهاد بشري لا يملك صوابيه مطلقة، ولا صلاحية دائمة، واستمراره مرهون بتجده في الأعصار والأمصار، ولو لم يكن كذلك ما وصل إلينا، ولما بقي حيا كل هذا الوقت. ولهذا لا بد أن تؤسس لكل مكونات المرجعية المؤسسات البحثية والمراكز العلمية التي تجدها دوما بالبحث والاجتهاد والتوائم مع حاجات العصر، ومتطلبات التجدد في الحاجات الإنسانية.

إن جمعية العلماء ليست ولا ينبغي أن تكون مجرد عنوان لإنجاز تاريخي عبر عن حيوية فاعلة للوعي الجزائري في مرحلة معينة من تاريخ هذا البلد، ولكنها وهكذا يجب أن تكون معلما بارزا، ودليلا قائدا للوعي الجزائري، ووتدا صلبا في صيانة المرجعية الأصيلة للمجتمع الجزائري بكل مكوناتها وأبعادها .

قائمة الإحالات :

- (1)- مولود محمول: المرجعية الدينية الجزائرية وأسئلة المرحلة ،أوراق ثقافية للنشر والتوزيع ط1،الجزائر،2015،ص19
- (2)- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وأفاق،دار الغرب الإسلامي ط1،بيروت،2000،ص20
- (3)- نفس المرجع ،ص42
- (4)- محمد البشير الإبراهيمي: أنا، مجلة الثقافة، العدد 87، مايو- يونيو 1985م، ص 19
- (5)- محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق ،دار مدني للطباعة والنشر،ط1،الجزائر،2009،ص111
- (6)- عمار طالي: آثار ابن باديس،الشركة الجزائرية ،ط3 سنة 1997 ج1م3،ص320
- (7)- نفس المرجع ،ص303
- (8)- أحمد بن يغزر : مشروع ابن باديس والتأسيس لحركة الوعي الثوري، مجلة البيان العدد 1 أوت 2016
- (9)- عمار طالي :المدرسة الفقهية المالكية وعنايتها بالسنة ،جريدة البصائر،العدد8،807-15ماي 2016، ص24